

Distr.: General
28 July 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ
جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر
القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر
الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥،
ومبادرات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية

تقرير الأمين العام

موجز

قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أنه، وفاءً بالتزامات المتعلقة بالأهداف والغايات المتصلة بالمياه، الموضوع والمتفق عليها في المنتدى الدولي، ووفقاً للأهداف الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وسعيًا إلى الارتقاء بمكانة المياه لدى الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، يلزم إعلان العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وقد بدأ العقد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ بالتزامن مع اليوم

* A/71/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260816 240816 16-13133 (A)



العالمي للمياه، بهدف زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه على جميع المستويات، وعلى تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه، مع السعي إلى كفالة مشاركة المرأة وإشراكها في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه، وتكثيف التعاون على جميع المستويات. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة وشركاءها إلى تنسيق الأنشطة والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف العقد.

واستناداً إلى سلسلة من الأنشطة والإنجازات الجديرة بالذكر لثرائها وتنوعها ومع اقتراب نهاية العقد، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢١٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريراً عن تقييم العقد، يبرز ما تحقق فيه من نجاحات وما استخلص فيه من دروس وما وضع فيه من توصيات للمستقبل.

ويوجز هذا التقرير الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خلال العقد والعناصر والمنظمات التي قامت بدور رئيسي في نجاحه والاستنتاجات الرئيسية التي يتعين أخذها في الاعتبار في سياق الأنشطة المقبلة المتصلة بالأمم المتحدة التي توجه نحو ترويج وتنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً المتصلة بالمياه.

أولا - مقدمة

١ - عبارة "الماء هو الحياة" عبارة يشيع استخدامها في الخطاب التي تلقى بشأن موضوع المياه. وعليها يستند الرد على سؤال السائل عن أهمية المياه للإنسان والمجتمع والبيئة التي يعيش فيها. ويمكن الرجوع بالتركيز على المياه كمسألة سياسية إلى اعتماد خطة عمل مار دل بلاتا في عام ١٩٧٧^(١)، ثم إلى العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، الذي غطى الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٢، كرس زعماء العالم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فصلا كاملا للمياه في جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وهو وثيقة النتائج الرئيسية للمؤتمر، حيث تم تحديد موارد المياه العذبة باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر الغلاف المائي للأرض وبوصفه جزءا لا غنى عنه من جميع النظم الإيكولوجية الأرضية. وبات دور المياه بما في ذلك طابعها الشامل لعدة قطاعات يحظى أكثر فأكثر بالدعم في دوائر الدعوة وتقرير السياسات، بينما اتخذت قرارات هامة لمتابعة الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ في إطار لجنة التنمية المستدامة.

٢ - ونظرا للزيادة السكانية، وزيادة هجرة سكان الريف إلى المدن، والآثار الظاهرة للتغيرات المناخية، والتغيرات في استغلال الأراضي الناتجة عن التغيرات في التنمية الاقتصادية، باتت الحاجة إلى لإدارة المستدامة للموارد المائية تكتسي أهمية بالغة. وزاد وعي الناس والساسة بأهمية المياه للوفاء بالعديد من متطلبات الحياة (المرتبطة بالغذاء والطاقة والصحة والموئل والنقل والنظم الإيكولوجية والترفيه على سبيل المثال) وتولد عن ذلك شعور بالحاجة نتج عنه اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ والتعهد بالتزامات جديدة ترتبط باعتماد خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٣) في عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣، ونتيجة للزخم المكتسب من نجاح السنة الدولية للمياه العذبة، اتفقت الدول الأعضاء على إعلان عقد يكرس بأكمله للتوعية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، مار دل بلاتا، ١٤-٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.77.II.A.12 والتصويب)، الفصل الأول. متاح على العنوان الإلكتروني التالي: http://www.internationalwaterlaw.org/bibliography/UN/Mar_del_Plata_Report.pdf

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني، الفصل ١٨.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

بالمياه وتحسين تنفيذ مشاريع وبرامج المياه. وتعين بذل الجهود لتركيز الاهتمام على المياه وسد الثغرات بحيث يعالج موضوع المياه بطرق تدعم التنمية المستدامة. ومن ثم رأى العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ النور، وتم التسليم بأن الماء ليس هو الحياة فحسب، بل هو أيضا عنصر لا غنى عنه للركائز العديدة التي تدعم الحياة.

٣ - وفي نهاية عام ٢٠١٥، بلغ عقد "الماء من أجل الحياة" نهايته بعد أن تم الترويج له بنشاط من جانب طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة والمنظمات على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي، بما في ذلك كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة، ما أسفر عن النجاح في الارتقاء بمكانة المياه على جدول الأعمال السياسي. ويرد فيما يلي استعراض للمبادرات التي أسهمت في الجهود التي أسفرت عن نجاح العقد.

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - إذا كانت المياه على الدوام موردا حيويا فإنها لم تقدر حق قدرها من حيث أهميتها للمجتمع والكوكب. وهذه الحقيقة سلم بها أول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ١٩٩٢. فمثلا ذكر، كرس فصل كامل في جدول أعمال القرن ٢١ للإجراءات المتعلقة بالمياه، وكان ذلك نقطة انطلاق على طريق طويل من أجل استقطاب اهتمام صانعي القرار على الصعيد العالمي.

٥ - وفي عام ٢٠٠٠، في إطار تعزيز القرارات المتصلة بالمياه العذبة التي اتخذت خلال الدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة (انظر E/1998/29)، وبعد مرور ثماني سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ٢٠٠٠، حدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٤) خطة التنمية لمنظومة الأمم المتحدة، التي صيغت فيها غاية ضمن الأهداف الإنمائية للألفية يتوخى منها تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يتسنى لهم الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبعد مضي عامين، في عام ٢٠٠٢، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، أضيفت الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يتسنى لهم الحصول المستدام على خدمات الصرف الصحي بمقدار النصف إلى الأهداف الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (الفقرة ٨). وفي الوقت ذاته، اتفق أيضا - هذا على الرغم من أن هذا الهدف لم يصبح جزءا من الأهداف الإنمائية للألفية - على أن تضع البلدان خططا للإدارة

(٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

المتكاملة لموارد المياه وكفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥. وبوجه عام، كانت هذه أكثر الأهداف رسوخا من بين الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يخص المياه في ذلك الوقت.

٦ - ومما لاشك فيه أن مطلع الألفية كان نقطة تحول بالنسبة للمياه. ففي سياق زيادة الاهتمام بالمياه، الذي جاء بعد اعتماد ما ذكر من صكوك، والوعي بالجهود الضرورية لجعل تلك الأهداف واقعا ملموسا، أعلنت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سنة ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة، وذلك بهدف زيادة الوعي بأهمية المياه العذبة وتشجيع اتخاذ الإجراءات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

٧ - ومع انتهاء السنة الدولية للمياه العذبة، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أنه بقصد الاستفادة من الزخم الذي تولد أثناء السنة، سوف يستهل عقد يكون هدفه هو زيادة التركيز على تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه، مع السعي إلى كفالة مشاركة المرأة وإشراكها في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه، وتكثيف التعاون على جميع المستويات، من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه المتفق عليها دوليا. وبدأ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ في يوم الاحتفال باليوم العالمي للمياه، في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وتولت آلية الأمم المتحدة للمياه تنسيقه.

٨ - وبعد عشر سنوات كاملة من الأنشطة والأعمال الهادفة إلى الترويج لأهمية المياه، بلغ العقد (كما سبق ذكره) نهايته في متم عام ٢٠١٥. ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠، وبناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢١٥/٦٩، طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين، في عام ٢٠١٦، تقريراً عن تقييم العقد. والتقييم التالي الذي أجري استنادا إلى ترتيبات إبلاغ مصممة خصيصا لتناول موضوع العقد، يهدف إلى توجيه وتيسير عملية متابعة العقد وتقديم إرشادات فيما يتعلق بالنظر في إمكانية إعلان عقد جديد في المستقبل.

ثالثا - لمحة موجزة عن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥

٩ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٩٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن استعراض العقد، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة رئيس الجمعية

إلى عقد حوار تفاعلي رفيع المستوى بشأن تنفيذ العقد في دورة الجمعية العامة الرابعة والستين في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، ورحبت بالعرض الذي قدمته حكومة طاجيكستان بأن تستضيف، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مؤتمرا دوليا رفيع المستوى، مع تركيز كلتا المناسبتين على تنفيذ العقد.

١٠ - ويعكس هذا التقرير من نواح كثيرة هيكل التقرير المتعلق باستعراض منتصف المدة^(٥)، الذي يعرض الأنشطة والأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي في إطار لجائها الاقتصادية والاجتماعية. وتم التركيز في فرع قصير على المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة للبرامج القطرية (الفرع السادس) وعلى استراتيجيات الاتصال المعتمدة لدعم التوعية بالعقد (الفرع السابع). ويذكر التقرير بإيجاز أن الأمم المتحدة قد عملت عن كثب مع شركاء كثيرين خلال السنوات الخمس الأولى من العقد.

١١ - وتم الاسترشاد بالنتائج والتوصيات الرئيسية المستمدة من استعراض منتصف المدة في أعمال العقد في السنوات الخمس المتبقية، ما أفضى إلى هذا الاستعراض الشامل لتنفيذ العقد على مدى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥. وتناولت نتائج استعراض منتصف المدة ثلاثة مسائل رئيسية:

(أ) تعبئة الموارد: كانت هناك حاجة إلى تعبئة مزيد من الموارد للنهوض بتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتعين القيام بذلك من خلال المشاركة النشطة لجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبواسطة الأموال المتأتية من المصادر الخاصة. وأشار التقرير إلى أن المجموعات المهتمة من أصحاب المصلحة يمكنها أن تدعم العقد عن طريق تقديم تبرعات لآلية الأمم المتحدة للمياه للسنوات الخمس المتبقية؛

(ب) إشراك أصحاب المصلحة: أعيد في التوصيات تأكيد الحاجة إلى زيادة المشاركة مع جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ أنشطة العقد. وينبغي أن يشمل ذلك على سبيل الذكر لا الحصر تقديم الدعم لوضع وتنفيذ خطط وطنية بشأن الصرف الصحي ومياه الشرب، والربط بين الأنشطة التي تضطلع بها الجهات صاحبة المصلحة خلال العقد؛

(ج) الربط بين الإجراءات المضطلع بها على الصعيدين الدولي والوطني: بينما يحظى العقد بمعرفة كبيرة لدى الأوساط الدولية المعنية بالمياه فإنه لم يكن له نفس الصدى

(٥) انظر تقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥ (A/65/297).

على الصعيد الوطني؛ وبالتالي، كان من اللازم أن ينصب مزيد من الجهود على تحقيق ذلك. ومثلما أُشير في نتائج استعراض منتصف المدة، اقترح زيادة الالتزام والزمخ السياسي من أجل الأهداف المتصلة بالصرف الصحي ومياه الشرب، وإنشاء آليات ومراكز تنسيق وطنية بهدف تيسير إحراز النتائج فيما يتصل بالعقد وتحقيقها فعلا.

رابعاً - العمليات الحكومية الدولية التي تبلورت خلال العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥

ألف - مجموعة أصدقاء المياه

١٢ - مجموعة أصدقاء المياه رابطة طوعية تضم بلدانا متماهية التفكير اجتمعت لتشكّل منبرا لدعم تنفيذ استعراض منتصف المدة الشامل للعقد في عام ٢٠١٠. وتتولى تنسيق مجموعة أصدقاء المياه، التي شكلت بمبادرة من البعثة الدائمة لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة، والتي تضم حاليا أكثر من ٤٠ دولة عضوا تشترك في هدف النهوض بخطة الأمم المتحدة للمياه، لجنة توجيهية تضم تايلند، وسويسرا، وطاجيكستان، وفنلندا، وهنغاريا. وقد قامت هذه المجموعة بدور رئيسي في تيسير الإعداد للحوار التفاعلي الرفيع المستوى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة والمؤتمر الدولي الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد. وقد ركزت كلتا العمليتين على تقييم السنوات الخمس الأولى من العقد.

باء - الحوار التفاعلي الرفيع المستوى

١٣ - مثلما جرى في منتصف العقد، فإن رئيس الجمعية العامة، بناء على دعوة وجهتا له الجمعية في قرارها ٢١٥/٦٩، عقد في أثناء الدورة التاسعة والستين، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، حوارا تفاعليا رفيع المستوى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وسلط هذا الحوار التفاعلي الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة كوسيلة لتيسير تحقيق التنمية المستدامة. وخلال الحوار، شُدد على أنه تم إحراز تقدم كبير خلال النصف الثاني من العقد وعلى أن المياه بات يعترف بها الآن لا باعتبارها إحدى الأولويات القصوى للتنمية المستدامة فحسب، ولكن أيضا باعتبارها عنصرا له إسهام هام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى (أي الأهداف التي تنضاف إلى الهدف ٦ المتمثل في "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة

مستدامة“). ومن اللازم تعزيز التعاون وبناء القدرات وتوفير التكنولوجيا الملائمة. وأكد على طابع المياه الشامل في سياق التنمية المستدامة، وشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى إدراج مؤشرات أكثر تطورا ووضوحا وقابلية للقياس في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى القيام بمزيد من الاستثمارات، وكذلك إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي، ما يتطلب إدارة تشاركية فضلا عن معالجة مسائل التمويل، والتلوث، وتحسين الرصد والبيانات.

جيم - المؤتمر الرفيع المستوى

١٤ - كما ذكر سابقا، في القرار ٦٩/٢١٥، رحبت الجمعية العامة بعرض حكومة طاجيكستان استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بتنفيذ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، على غرار ما قامت به في منتصف العقد، كإسهام في الاستعراض الشامل للعقد. وعقد المؤتمر الدولي في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في دوشانبي وضم أنشطة فريقي رفيعي المستوى معنيين بالتنفيذ، وستة اجتماعات مائدة مستديرة رفيعة المستوى، إضافة إلى أنشطة سابقة للمؤتمر ومناسبات جانبية، شملت منتدى نسائيا معنيا بالمياه. وأبرز المؤتمر أهمية العقد في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الدولية المتصلة بالمياه، ودعا إلى تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات في تحقيق تلك الأهداف دعما لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٦). وشملت النتائج الرئيسية للمؤتمر اقتراح عمل المجتمع العالمي على إقامة اقتصاد يراعي البيئة أكثر وبناء القدرة على الصمود في وجه التغيرات العالمية، وزيادة التمويل المخصص لمشاريع وبرامج المياه، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز التعاون، لا سيما عبر الحدود، واتخاذ الخطوات لمعالجة مشاكل المياه الناشئة.

خامسا - البرامج والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال البرامج القطرية

ألف - آلية الأمم المتحدة للمياه (مركز التنسيق)

١٥ - اضطلعت آلية الأمم المتحدة للمياه بالتنسيق العام للأنشطة المتصلة بالعقد طوال مدة عشر سنوات تقريبا، وكانت تستعين ببرامجها ومشاريعها وأعضائها وشركائها لتنفيذ العقد. وآلية الأمم المتحدة للمياه هي آلية تنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة وشركاء

(٦) القرار ٧٠/١.

خارجيين من أصحاب المصلحة. وكانت آلية الأمم المتحدة للمياه، التي أنشأها الأمين العام في عام ٢٠٠٣، تتألف في الأصل من كبار مديري البرامج في مؤسسات الأمم المتحدة الذين كانوا ينتخبون أحد أقرانهم رئيساً. ومع تزايد اعتماد الجمعية العامة على آلية الأمم المتحدة للمياه في التنسيق وإسداء المشورة التقنية حول قضايا المياه، ما فتئ دورها يتزايد أهمية. وفي عام ٢٠١١، تم رفع منصب رئيس الآلية إلى منصب رئيس تنفيذي في كيان تابع للأمم المتحدة، ما مكن من تحسين دعم الدول الأعضاء خلال الجزء الأخير من العقد. ويسرت الآلية سلسلة من الأنشطة والإجراءات الرامية إلى تنفيذ العقد التي ساعدت في النهوض بتحقيق أهداف العقد ومواصلة إحراز التقدم في تحقيق الإدارة المستدامة للمياه على الصعيد العالمي. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن هذه الأنشطة في الفرع السابع أدناه.

باء - برنامج عقد تنمية القدرات وبرنامج عقد الدعوة والاتصال التابعين لآلية الأمم المتحدة للمياه

١٦ - أنشئ برنامجان تابعان لآلية الأمم المتحدة للمياه بعد وقت قصير من إعلان بداية العقد بهدف تقديم الدعم في الأنشطة المتصلة به. وأنشئ برنامج عقد تنمية القدرات لتعزيز اتساق وفعالية عناصر بناء القدرات المتصلة بالعقد ودعم أعضاء وشركاء آلية الأمم المتحدة للمياه لمساعدة الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً المتصلة بالمياه. ويسعى برنامج عقد الاتصال والدعوة إلى الحفاظ على الاهتمام بل وزيادته بمواضيع المياه والصرف الصحي على جميع المستويات، بدءاً من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى العالمي، خلال مدة العقد. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن البرنامجين وما اضطلعاً به من أنشطة باسم العقد في الفرع السابع - جيم أدناه.

جيم - البرنامج العالمي لتقييم المياه

١٧ - البرنامج العالمي لتقييم المياه، الذي أنشئ قبيل بداية العقد في عام ٢٠٠٣، والذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، هو الجهة المكلفة برصد الموارد المائية في العالم. وهذا البرنامج، الذي يجمع أعضاء آلية الأمم المتحدة للمياه وشركاءها وكذلك خبراء يفدون من جميع أنحاء العالم، يقدم توصيات بصورة دورية، ويقوم بإعداد دراسات حالات فردية، وتعزيز قدرات التقييم على الصعيد الوطني، وبتوجيه عمليات صنع القرار. ويواظب على نشر مجموعة متنوعة من المنشورات. وتعرض كل طبعة من التقرير عن تنمية المياه في العالم، وهو منشور رئيسي لآلية الأمم المتحدة للمياه، يصدر

سنويا منذ عام ٢٠١٤، دراسة متعمقة لموضوع محدد يتصل بالمياه للمساعدة في إطلاع صانعي القرارات على القضايا الرئيسية في مجال الإدارة المستدامة للمياه.

دال - برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإمدادات المياه والمرافق الصحية

١٨ - نظرا لتركيز العقد على تقديم المساعدة في تنفيذ الأهداف الدولية المتصلة بالمياه، فإن برنامج الرصد المشترك كان على مدار العقد الآلية الرئيسية لرصد الغايات المتصلة بمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية؛ وسيواصل هذا البرنامج الاضطلاع بنفس المهمة فيما يتصل بالحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، في إطار الغايتين ٦-١ و ٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

هاء - مجلس الأمين العام الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي

١٩ - أنشأ المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي، عام ٢٠٠٤، الأمين العام آنذاك، كوفي عنان، من أجل تقديم المشورة في المسائل المتصلة بالمياه والصرف الصحي، وحفز العمل داخل وخارج الأوساط المعنية بالمياه، وتعبئة الأموال من أجل توفير المياه وخدمات الصرف الصحي. وتألف المجلس من شخصيات بارزة وخبراء يمثلون الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يتعاملون مع مسائل المياه. وساعدت أعمال المجلس الاستشاري بشأن مسائل المياه والصرف الصحي في تدعيم الجهود المبذولة خلال العقد لتحقيق ما تم الاتفاق عليه من غايات متصلة بالمياه. وعلى وجه الخصوص، قام المجلس الاستشاري بتيسير ودعم المبادرة المعنونة "مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥"، الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ باعتبارها منهاج عمل، التي ركزت الجهود على سد الفجوة من أجل تحقيق الغاية المتصلة بالصرف الصحي في الأهداف الإنمائية للألفية. وأنهى المجلس الاستشاري أنشطته بتسليم تقرير نهائي^(٧) إلى الأمين العام خلال اجتماعه الأخير المعقود في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(٧) متاح على العنوان الإلكتروني التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/water/ungab/finalreport>.

سادسا - المبادرات الإقليمية

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٠ - حققت أفريقيا، خلال العقد، تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف التي حددت للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وارتفعت مكانة المياه أكثر من أي وقت مضى على جدول الأعمال السياسي للقارة، فأصبحت مسألة رئيسية حتى على مستوى رؤساء الدول. وأنشئ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه في عام ٢٠٠٢، استنادا على الرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥ (٢٠٠٠)، لتعزيز التعاون والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والقضاء على الفقر، فضلا عن الإسهام في حشد الإرادة السياسية للوفاء بالغايات المدرجة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمياه. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمدت الحكومات الوطنية إعلان إيثيوكوبي، الذي ركز على الصرف الصحي والنظافة الصحية. وأعقب ذلك في السنة نفسها اعتماد إعلان شرم الشيخ، وهو اتفاق لرؤساء دول أفريقيا، التزموا فيه بالأهداف الإنمائية للألفية وبالأمن المائي. وقام مجلس الوزراء الأفريقي بتحفيز الجهود والأعمال لتنفيذ الأهداف المتصلة بالعقد من خلال مبادرات من قبيل المؤتمر الأفريقي للمرافق الصحية والنظافة الصحية، والأسبوع الأفريقي للمياه، ومرفق المياه الأفريقي (بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي).

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢١ - تركز منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنفيذ العقد أساسا من منظور الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، التي تمثل آلية رسمية توضع في إطارها السياسات على الصعيد الإقليمي وصكا أساسيا لتنفيذ أطراف الاتفاقية تلك السياسات على أرض الواقع. وتجاوزت ثمار النجاح في تطبيق الاتفاقية مجرد تعزيز التعاون في استغلال أحواض الأنهار العابرة للحدود. وأتاح تطبيقها تعزيز التعاون بين البلدان من خلال تنفيذ المشاريع وتبادل المعارف والخبرات. كما كان له دور في النهوض بوضع السياسات على الصعيد الوطني من خلال الحوارات السياساتية الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تحسين إدارة الموارد المائية في المنطقة ومكن من الوفاء بأهداف العقد. وجعل أنشطة التكيف مع تغير المناخ والأعمال المتصلة بالعلاقة بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية محورا رئيسيا، ساهمت الاتفاقية في النهوض بأهداف العقد ومبادئه.

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٢ - منذ افتتاح العقد، أحرزت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً كبيراً نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دولياً المتصلة بالمياه والصرف الصحي. ولئن تم إحراز تقدم أكبر فيما يتعلق بالإمدادات بالمياه الصالحة للشرب بالمقارنة مع خدمات الصرف الصحي، فقد عملت اللجنة جاهدة على سد الثغرات، لا سيما على مستوى الأطر المؤسسية، لضمان الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية، التي هي ركائز التنمية المستدامة، ليكون ذلك منطلقاً لتعزيز الأمن المائي والتعاون والإدارة المتكاملة للموارد المائية. وبدافع من المنتدى العالمية للمياه التي عقدت خلال النصف الثاني من العقد، بدأ منتدى المياه للأمريكتين يخطط خطوات ترمي إلى حشد مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة من مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة للعمل على تكوين رؤية مشتركة للإدارة المستدامة للموارد المائية^(٨).

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٢٣ - آسيا هي واحدة من أكثر مناطق العالم تنوعاً، من حيث الخصائص الديمغرافية والجغرافية. وتواجه هذه القارة في الوقت الراهن أعنى التحديات المتصلة بالمياه وتلوح أمامها أهم الفرص في هذا المجال. وقد تم إحراز بعض أكبر المكاسب في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمياه بفضل التقدم المحرز في القارة، مع إحراز الصين والهند تقدماً كبيراً نحو تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وفي حين لا يزال يتعين القيام بالكثير، فقد قطعت آسيا أشواطاً بعيدة في تحسين الأمن المائي، وزيادة تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي عبر آليات منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمياه. وقد ركز العقد عموماً على الكوارث المتصلة بالمياه، إذ شهدت آسيا مستويات غير مسبوقة في الأضرار الناتجة عن مثل هذه الكوارث خلال فترة العقد. وأفضى ذلك إلى الدفع بالجهود المبذولة في المنطقة من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٩)، وكذلك بأنشطة فريق الخبراء والقادة الرفيع المستوى المعني بالمياه والكوارث.

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1936, No. 33207.

(٩) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٤ - غرب آسيا هي أشد منطقة معاناة من الإجهاد المائي على الكوكب، إذ إن ١٨ من بلدانها البالغ عددها ٢٢ بلدا توجد تحت "عتبة شح المياه" المحددة في ١٠٠٠ متر مكعب للشخص في السنة. وقد تأثرت المنطقة سلبا، على مدى العقد، بالزيادة السكانية والتحضر والتغيرات المناخية، إضافة إلى التزاعات، ما كان له تأثير سلبي على الموارد المائية في العديد من أرجاء المنطقة. ولم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم فيما يتعلق بتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي؛ وظلت المنطقة دون المتوسط العالمي منذ بداية العقد. ومع ذلك، كانت هناك جهود، إذ تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا جنبا إلى جنب مع المجلس العربي للمياه من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الوطن العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (٢٠١٠-٢٠٣٠).

سابعاً - تحقيق أهداف العقد

ألف - الهدف العام: تحقيق الأهداف المتصلة بالمياه

٢٥ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٢١٧، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عن بدء العقد، ركزت جميع الأهداف الرئيسية للعقد على تيسير تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً المتصلة بالمياه التي وردت في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف المحددة في الدوريتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

٢٦ - وتتمثل أبرز هذه الأهداف في الغايات المدرجة في الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحي. وكانت الغاية ٧ - جيم تتمثل في "تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بصورة مستدامة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥". وقد تكللت الجهود بالنجاح فيما يتعلق بالغاية المتصلة بمياه الشرب. إذ تم تحقيق الغاية قبل الموعد المحدد بخمس سنوات، في عام ٢٠١٠، فبات ٢,٦ بليون شخص يستفيدون من مياه الشرب منذ عام ١٩٩٠ وبات ٩١ في المائة من سكان العالم يستخدمون حالياً مصادر محسنة لمياه الشرب^(١). ولئن كان

(١٠) منظمة الصحة العالمية/منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2015 Update and MDG Assessment* (Geneva, 2015).

ذلك إنجازا هاما فإن ٦٦٣ مليون شخص لا يزالون يعيشون بدون مصدر محسن لمياه الشرب بحلول نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥^(١١).

٢٧ - ولم تكن الجهود المبذولة في مجال الصرف الصحي مثمرة بنفس القدر، إذ إن الدول الأعضاء لم تتمكن من تحقيق الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية بصورة مستدامة إلى النصف ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن تمت زيادة نسبة الحاصلين على خدمات الصرف الصحي من ٥٤ إلى ٧٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ إذ بات ٢,١ بليون شخص يحصلون على تلك الخدمات بحلول نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، فإن ٢,٤ بليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى مرافق صحية محسنة ولا يزال ما يقرب من بليون شخص يتغيطون في العراء^(١٢). ولا تزال الفجوة كبيرة في إمكانية الحصول بصورة مستدامة على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، ولذلك تركز الغايتان ٦-١ و ٦-٢ من أهداف التنمية المستدامة على كفالة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي.

٢٨ - وتنص خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على التزام بـ "تطوير إدارة متكاملة للموارد المائية ووضع خطط متكاملة لتحسين استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥، مع تقديم الدعم للبلدان النامية، باتخاذ إجراءات على جميع المستويات". وكان هدف وضع هذه الخطط في غضون ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي في جوهانسبرغ ينطوي على طموح كبير للغاية؛ ومع ذلك، فبفضل بذل جهود متضافرة، لا سيما من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشراكة العالمية للمياه التابعة لآلية الأمم المتحدة للمياه، أحرز تقدم كبير خلال العقد نحو تحقيق هذه الغاية. ويفيد تقرير عام ٢٠١٢ عن حالة تطبيق النهج المتكاملة لتطوير وإدارة واستخدام الموارد المائية أن "٨٠ في المائة من البلدان شرعت في تنفيذ إصلاحات ترمي إلى تحسين هيئة البيئة لإدارة الموارد المائية استنادا إلى تطبيق نهج متكاملة على نحو ما نص عليه جدول أعمال القرن ٢١ وأكدته خطة جوهانسبرغ للتنفيذ"^(١٣).

٢٩ - وتمثل أحد الأهداف الأخرى التي وضعت في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في "تحويل التركيز من نهج قائم على الاحتياجات إلى نهج قائم على الحقوق" عندما يتعلق الأمر بتحسين إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Status Report on the Application of Integrated Approaches to Water Resources Management* (Nairobi, 2012).

الحضرية والريفية. وفي حين لم يتم إنشاء إطار يتيح رصد وتقييم التقدم المحرز في هذا التحول صوب اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، فقد أحرز تقدم كبير عندما أقرت الجمعية العامة، عام ٢٠١٠، في قرارها [٢٩٢/٦٤](#) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي.

باء - زيادة الاهتمام بالمسائل المتصلة بالمياه

٣٠ - في النصف الثاني من العقد، أصبحت الحملات إحدى أهم قصص نجاح آلية الأمم المتحدة للمياه، إذ أذكت منظومة الأمم المتحدة الوعي بأهمية المياه لدى جمهور أوسع من أي وقت مضى. وشملت تلك الحملات (أ) العقد نفسه، و (ب) اليوم العالمي للمياه^(٤)، وهو مناسبة سنوية تنظم في ٢٢ آذار/مارس وتولد الحماس في الأوساط المعنية بالمياه وخارجها من خلال عرض موضوع محدد متصل بالمياه، و (ج) "حملة الصرف الصحي حتى عام ٢٠١٥: توفير مرافق الصرف الصحي للجميع"، وهي حملة تهدف إلى جعل توفير مرافق الصرف الصحي أولوية إنمائية عالمية، و (د) اليوم العالمي لدورات المياه^(٥)، وهو مناسبة يحتفل بها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام منذ عام ٢٠١٣، وتهدف إلى إذكاء الوعي بمسائل الصرف الصحي في جميع أنحاء العالم.

٣١ - وقد جرى تعميم المواد الإعلامية لآلية الأمم المتحدة للمياه في كل مكان طوال العقد، مما وفر معارف بشأن مواضيع متعددة متصلة بالمياه ساهمت في دعم العقد. وهذه المواد تتراوح بين المشورة التقنية لآلية الأمم المتحدة للمياه بشأن الهدف المكرس للمياه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ثبت أنها بالغة الأهمية في الدعوة إلى إدراج هدف مكرس للمياه في خطة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الهدف ٦)، والتقرير السنوي عن تنمية المياه في العالم، الذي يهدف إلى موافاة صانعي القرار بمعلومات قائمة على الأدلة لمساعدتهم في تنفيذ نهج الإدارة المستدامة لموارد المياه في مختلف المجالات المواضيعية. وتُسنَد هذه المواد بموجزات تحليلية وسياساتية تعدها آلية الأمم المتحدة للمياه. وفيما يتعلق بمياه الشرب ومرافق الصرف الصحي، توفر التقارير المرحلية السنوية الصادرة عن برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والتقرير الصادر عن آلية الأمم المتحدة

(١٤) انظر القرار ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "الاحتفال باليوم العالمي للمياه".

(١٥) انظر القرار ٢٩١/٦٧ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ والمعنون "الصرف الصحي للجميع".

للمياه بشأن تحليل حالة الصرف الصحي ومياه الشرب في العالم وتقييمها البيانات والتحليلات اللازمة لرصد الغايات الدولية المرتبطة بمهدين المجالين.

جيم - تنفيذ البرامج/المشاريع^(١٦)

١ - برنامج عقد تنمية القدرات التابع لآلية الأمم المتحدة للمياه

٣٢ - تولى البرنامج المعني بتنمية القدرات، الذي تستضيفه جامعة الأمم المتحدة في بون، تيسير الجانب المتعلق ببناء القدرات من العقد. فبالاستفادة من جهود أكثر من ٣٠ عضوا وشريكا في آلية الأمم المتحدة للمياه، تمكن البرنامج من تنفيذ أكثر من ١٠٠ نشاط لتنمية القدرات، انطلاقا من عام ٢٠٠٧. وإضافة إلى الاضطلاع بمشاريع في مجال بناء القدرات، أدار البرنامج نظام المعلومات عن أنشطة آلية الأمم المتحدة للمياه باعتباره إطارا لتبادل المعلومات عن المشاريع المتصلة بالمياه وأنشطة التعلم بين أعضاء الآلية وشركائها.

٢ - برنامج عقد الدعوة والاتصال التابع لآلية الأمم المتحدة للمياه

٣٣ - اضطلع برنامج عقد الدعوة والاتصال، المكلف بدعم تنفيذ العقد عن طريق أعمال الدعوة والاتصال، الذي تديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والذي يوجد مقره في ثاراغوئا، إسبانيا، بسلسلة من الأنشطة التي ركزت على التوعية بالعقد والمياه بوجه عام. وحقق البرنامج ذلك من خلال وسائل عدة، منها على الأخص عقده مؤتمر ثاراغوئا الدولي السنوي، الذي يساعد آلية الأمم المتحدة للمياه وأعضاءها وشركاءها في التحضير لليوم العالمي للمياه للسنة المقبلة. وقام البرنامج أيضا بتنسيق عملية جائزة آلية الأمم المتحدة للمياه لأفضل الممارسات "الماء من أجل الحياة"، المرتبطة ارتباطا مباشرا بالعقد، التي يتم من خلالها إبراز أفضل الممارسات التي تساعد على الوفاء بالالتزامات الدولية المتعهد بها بشأن المياه والمسائل المتصلة بالمياه. وتولى البرنامج تنفيذ نشاطين هامين آخرين هما: إدارة الموقع الشبكي للعقد^(١٧)، الذي يمكن من خلاله تتبع التقدم المحرز في أنشطة العقد، وإدارة مركز وثائق الأمم المتحدة المعني بالمياه والصرف الصحي^(١٨)، الذي هو مصدر مجموعة من المواد المتصلة بالمياه المستمدة من منظومة الأمم المتحدة.

(١٦) انظر العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الموقع الشبكي للاطلاع على المزيد من المعلومات المستمدة من تقارير ووثائق البرامج (<http://www.un.org/waterforlifedecade/>).

(١٧) انظر <http://www.un.org/waterforlifedecade/>.

(١٨) انظر http://www.zaragoza.es/ciudad/medioambiente/onu/en/ultimasPer_Onu.

٣ - مشاريع أخرى لآلية الأمم المتحدة للمياه

٣٤ - شملت المشاريع الأخرى لآلية الأمم المتحدة للمياه التي دعمت تنفيذ أنشطة العقد (أ) النظام الموحد لرصد المياه وبوابة مؤشرات المياه الرئيسية لآلية الأمم المتحدة للمياه، و (ب) مشروع الموجزات القطرية لآلية الأمم المتحدة للمياه، و (ج) مشروع الاستخدام المأمون للمياه المستعملة في الزراعة و (د) مشروع تنمية القدرات لدعم السياسات الوطنية لإدارة الجفاف.

دال - مشاركة المرأة وإشراكها في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه

٣٥ - أشارت الجمعية العامة بوضوح، في قرارها ٢١٧/٥٨، الذي ينص على الأهداف المحددة للعقد، إلى أن تلك الأهداف ينبغي أن تتمثل في "زيادة التركيز على المسائل المتصلة بالمياه على جميع المستويات، وعلى تنفيذ البرامج والمشاريع المتصلة بالمياه، مع السعي إلى كفالة مشاركة المرأة وإشراكها في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه". وفي الماضي، كان إشراك المرأة في هذه الأنواع من الأنشطة داخل الأوساط المعنية بالمياه تحدياً صعباً، على الرغم مما يعود به ذلك من فوائد على المجتمع وسبل العيش والمياه نفسها. وكان أحد أهداف العقد هو سد هذه الفجوة عن طريق تيسير إشراك المرأة في أنشطته.

٣٦ - وشهد النصف الأول من العقد بذل مجهود لإشراك المرأة في الجهود الإنمائية المتصلة بالمياه إذ قامت آلية الأمم المتحدة للمياه بإنشاء فرقة العمل المعنية بالمنظور الجنساني وشؤون المياه، التي دأبت حتى عام ٢٠١٠ على الترويج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً المتصلة بالمياه والصرف الصحي. وكانت فرقة العمل نشطة للغاية في إعداد موجزات السياسات وتنظيم حلقات العمل والمناسبات الجانبية والدورات التدريبية وحلقات النقاش بشأن الموضوع. وفي حين تم حل فرقة العمل في عام ٢٠١٠، فإن العديد من أعضاء وشركاء آلية الأمم المتحدة للمياه واصلوا أعمالها بإدماجها في أنشطتهم. فعلى سبيل المثال، قام كل من مجموعة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والصرف الصحي، واليونيسيف، والتحالف المعني بالجنسانية والمياه، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ومؤسسة شراكة نساء من أجل المياه بإعداد مواد تدعو إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي.

هاء - زيادة التعاون في مجال المياه

٣٧ - في القرار ١٥٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أعلنت الجمعية العامة سنة ٢٠١٣ سنة دولية للتعاون في مجال المياه بغية زيادة وتعزيز التعاون في مجال المياه على الصعيد العالمي في مواجهة الضغوط المتزايدة على الموارد المائية والآثار على المجتمعات وعلى الطبيعة. وبالنظر إلى أن أحد مجالات تركيز العقد هو زيادة التعاون في مجال الموارد المائية، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٨، فإن هذه السنة الدولية تحديدا تولد عنها جهد مركز في زيادة التعاون بين الدول الأعضاء بشأن المياه خلال النصف الأخير من العقد. ومثلما لوحظ في تقرير الأمين العام عن السنة (A/69/326)، فقد كان لها دور فعال في زيادة المعارف بشأن التعاون في مجال المياه وتعزيز فكرة أن "الإرادة السياسية والأطر القانونية والمساءلة والهياكل المؤسسية يمكن أن توفر أساسا متينا للتعاون بشأن المياه". وكانت السنة الدولية للتعاون في مجال المياه ناجحة، إذ أعطت دفعة جديدة للتعاون على الصعيد العالمي وأفضت إلى مشاركة قوية من جانب الشباب.

٣٨ - وتتراوح الأمثلة على هذا التعاون بين توقيع أوكرانيا وجمهورية مولدوفا معاهدة التعاون بشأن الحفظ والتنمية المستدامة في حوض نهر دنيستر في عام ٢٠١٢ ومشاركة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للتعاون في مجال المياه وصولا إلى تعاون مختلف أعضاء وشركاء آلية الأمم المتحدة للمياه في السعي إلى بلورة هدف عالمي لما بعد عام ٢٠١٥ يتعلق بالمياه، وهو ما وفر الأساس المنطقي الذي استند إليه لإدراج هدف قائم بذاته يتعلق بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٩ - وقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٨، إلى "تكثيف التعاون على جميع المستويات" فيما يتعلق بتنفيذ العقد. ومن ناحية أخرى، فإن الطريقة التي عززت بها آلية الأمم المتحدة للمياه نفسها التعاون، على الصعيدين الخارجي والداخلي، منذ إنشائها، كثيرا ما تم تجاهلها. ويكاد عمر الآلية الآن يتساوى مع أمد العقد؛ ولذلك لا يمكن الاستهانة بالتقدم الذي أحرزته بوصفها آلية تنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والشركاء من أصحاب المصلحة الخارجيين خلال هذا المدى الزمني لتعزيز التعاون بين تلك الكيانات - وإن لم يكن ذلك دون صعوبة - والارتقاء بمكانة المياه على جدول الأعمال السياسي.

ثامنا - الدروس المستفادة وطريق المضي قدما

٤٠ - يعود الفضل إلى العقد في تحقيق الكثير من الإنجازات. ولم يشهد أي عقد آخر في تاريخ الأمم المتحدة هذا القدر من الأنشطة وهذا العدد من الإنجازات المتصلة بالمياه.

٤١ - ويمكن أن تعزى النجاحات التي حققتها العقد إلى حد كبير إلى قدرته على أن يبلغ باستمرار المعالم المحددة على مدى السنوات العشر، والتي تتراوح بين إنشاء برنامجين محددين زمنيا لآلية الأمم المتحدة للمياه دعما للعقد في عام ٢٠٠٧ وإعلان سنة دولية للصرف الصحي (٢٠٠٨) واعتراف الجمعية العامة بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي في عام ٢٠١٠ - وهذه الإنجازات احتاجت فقط إلى نصف العقد لتحقيق. وبدأ النصف الثاني من العقد باتخاذ الجمعية العامة قرارا بشأن "مرافق صحية مستدامة: حملة السنوات الخمس حتى عام ٢٠١٥" في عام ٢٠١١، وتلى ذلك إبراز المياه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٩)، وفي السنة الدولية للتعاون في مجال المياه (٢٠١٣) وإدراج هدف قائم بذاته يتعلق بالمياه ضمن أهداف التنمية المستدامة قبل نهاية العقد.

٤٢ - وهذه ليست سوى ملامح بارزة. فيفضل الحملات المستمرة حول اليوم العالمي للمياه واليوم العالمي لدورات المياه وحملة الصرف الصحي، إلى جانب نشر المواد الإعلامية وإشراك أصحاب المصلحة في المناسبات والدورات التدريبية والحلقات الدراسية، أتاح العقد الحفاظ على الزخم، ووفر حافزا لاستمرار الإجراءات والأنشطة، وساعد في جعل المياه تحظى باهتمام أكبر من أي وقت مضى.

٤٣ - وعلى الرغم من كل النتائج الإيجابية للعقد، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ففي تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2016/75) ذكر أن التقديرات تشير إلى أن ٦٦٣ مليون شخص كانوا يستخدمون مصادر غير محسنة أو مياه سطحية في عام ٢٠١٥ وأن ما لا يقل عن ١,٨ بليون شخص كانوا معرضين لخطر استخدام مياه شرب ملوثة في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٥، ما زال ٢,٤ بليون شخص يستخدمون مرافق صحية غير محسنة، من بينهم ٩٤٦ مليون شخص لا تتوافر لهم أية مرافق على الإطلاق، وما زالوا يمارسون التغوط في العراء. ومع ذلك، فإن الإدارة غير المأمونة للفضلات البشرية الصلبة والمياه المستعملة لا تزال تمثل خطرا كبيرا على الصحة العامة وعلى البيئة. وهناك دائما مجال كبير للتحسين في مجال التعاون. وهذا لا ينطبق على التعاون بين البلدان بشأن مسألة المياه العابرة للحدود فحسب، ولكن أيضا على التعاون بين الوزارات على الصعيد الوطني، وكذلك على التعاون بشأن تنفيذ نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، التي هي في طور الإعداد في معظم البلدان، ولكنها لا تزال تستدعي قدرا كبيرا من التطوير. ولا يزال مستوى مشاركة المرأة وأصحاب المصلحة بعيدا عما ينبغي أن يكون عليه في مجال

(١٩) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

الإدارة المستدامة للموارد المائية؛ وما زال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنقية وخدمات الصرف الصحي بعيدا عن التحقق في غالبية البلدان. لقد كان العقد قصة ناجحة، لكنه أيضا تذكيرة بمقدار العمل الذي ما زال يتعين القيام به.

٤٤ - وأظهر العقد أيضا مكان النقص وكشف ما يعيق التقدم بشأن الأهداف والغايات المتصلة بالمياه. ولا يزال هناك العديد من المعوقات في مجال الموارد البشرية والمؤسسية والمالية. وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على مياه الشرب النقية والمأمونة والمرافق الصحية، لا يزال التمييز والتفاوت سائدين في العديد من المجتمعات، إذ يحرم السكان المهمشون من فرصة الاستفادة من مكاسب العقد.

٤٥ - وللهوض بالتقدم، ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للموارد المائية، ليس فقط في المجال المالي، مثلما لوحظ في استعراض منتصف المدة للعقد، ولكن أيضا فيما يتعلق بتحسين المعارف والبحوث والابتكار، الذي ينبغي أن يكون مقرونا بسياسات سليمة ووسائل كافية للتنفيذ، مع التركيز على التمويل، وتنمية القدرات، والتكنولوجيا، والحوكمة الرشيدة. ومن اللازم أن يكون هناك اتساق واستمرار في عناصر الرصد والتقييم والإبلاغ لصيانة الالتزامات وتلبية الاحتياجات، وينبغي ألا تقتصر على مجالي مياه الشرب والمرافق الصحية. ويتعين مع ذلك إيلاء اهتمام خاص لمشاركة أصحاب المصلحة وللنهج القائمة على المشاركة، لا سيما في حالة النساء. فلئن تم إحراز تقدم خلال العقد فيما يتعلق بإشراك المرأة في المشاريع والبرامج المتصلة بالمياه، وهو أحد أهداف العقد، فإن الفجوة في هذا المجال لا تزال كبيرة.

٤٦ - وأظهر العقد أنه لا غنى عن تبيان القيادة على أعلى المستويات. فعندما يستوف هذا الشرط، يتم اتخاذ إجراءات ملموسة. فبصدد الأنشطة المقبلة المتعلقة بالمياه داخل منظومة الأمم المتحدة، تدعو الحاجة إلى إظهار الدول الأعضاء مزيدا من القيادة واتخاذها مزيدا من الإجراءات. فهذه القيادة كما ظهر في سياق معالجة المسائل ذات الأولوية العالية، وكما تبين خلال "حملة الصرف الصحي حتى عام ٢٠١٥"، وخلال الاحتفال باليوم العالمي لدورات المياه، تفضي إلى تحقيق النتائج.

٤٧ - وبما أنه لم يتم إعلان بدء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إلا قبل بضع سنوات من بدء العقد، فقد كان من المستحيل التكهّن في ذلك الوقت بما إذا كانت منظومة الأمم المتحدة ستتمكن من الاتفاق على مجموعة جديدة من الأهداف المتصلة بالمياه في عام ٢٠١٥، لا تنحصر فقط في مجال مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ومع وضع أهداف التنمية المستدامة الآن، إلى جانب خطة تنمية أكثر شمولاً في مجال المياه، فقد

باتت ملامح الطموح العقلاني ترتسم على الطريق إلى المستقبل، إذ إن الأهداف والخطوة يأخذان في الاعتبار الجوانب العديدة للمياه في ارتباطها بسبل العيش والنظم الإيكولوجية.

٤٨ - وقد أثبت العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥ أنه يمكن تحقيق النتائج على العديد من المستويات بفضل الاستمرار في بلوغ المعالم المحددة على مدى فترة معينة. وبعد عشر سنوات من الجهود المتضافرة والمقارنة مع الحالة في عام ٢٠٠٥، أصبحت الأوساط المعنية بالمياه في العالم الآن في وضع مختلف كثيرا وصار لها توجه أكثر إيجابية. وفي حين لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به، فمن الواضح أنه يمكن إنجاز الكثير بالاستفادة مما اتخذ من خطوات خلال العقد.